«كافيو»: المنحدر المالي الأميركي سيدفع الموازنة إلى تحقيق عجز بقيمة 560 مليار دولار

قال تقرير شركة كافيو للوساطة المالية ان المنحدر المالي في لغة واشنطن يشير إلى العدد الضخم من القوانين التي سينتهي العمل بها أو القوانين التي سيبدأ العمل بها مع بداية العام الجديد، والتي سيكون لها تأثير كبير على كل من الموازنة الأميركية ودافعي الضرائب. وتتضمن هذه القوانين قانون تخفيض الضرائب الذي أقره بوش (221 مليار دولار)، وسيتوقف العمل بهذا القانون الذي أقره الرئيس السابق بوش وبالتالي يحتاج الكونغرس لخطة بديلة تحدد الحد الأدنى للضرائب والضرائب المفروضة على الرواتب (95 مليار دولار)، بعد الفشل في التوصل الى حل بعيد المدى بشأنها في فبراير الماضي، فقد وافق الكونغرس على تمديد العمل بخصم 2٪ من الرواتب حتى نهاية العام.

وأوضح التقرير أن من بين القوانين المزايا التي يحصل عليها العاطلون عن العمل (26 مليار دولار)، حيث إنها جزء أيضا مما حدث في فبراير الماضي، فقد وافق الكونغرس على استمرار منح مزايا للعاطلين عن العمل حتى نهاية العام، وايضا من بين القوانين العزل من الموازنة (77 مليار دولار) حيث ان جزء من اتفاق فبراير كان رفع سقف الديون في الصيف الماضي، وقد وافق الكونغرس على التخفيضات من ميزانية الدفاع وميزانية الإنفاق الاجتماعي، وقوانين أخرى تقدر بـ 105 مليارات دولار حيث ان هناك عدة قوانين أخرى سيتم إقرارها وستؤثر على المستثمرين العقاريين وكذلك هناك ضريبة جديدة على الدخل سيتم تطبيقها على من يتجاوز دخلهم 250 ألف دولار سنويا، وذلك حتى يمكن الإنفاق على قوانين الرئيس أوباما بشأن تطوير الرعاية الصحية.

وأضاف التقرير انه إذا قمنا بجمع أرقام جميع البنود المذكورة بالأعلى فسيبلغ الإجمالي 607 مليارات دولار، وحيث يتوقع مكتب الموازنة بالكونغرس أن تأخذ الحكومة 47 مليار دولار لدعم الاقتصاد، فإن النتيجة النهائية هي أن الحكومة ستواجه عجزا بقيمة 560 مليار دولار، والسؤال الذي يطرح نفسه حاليا هل يستطيع الكونغرس عبور المنحدر المالي؟

وبين التقرير انه إذا ترك الكونغرس الأمور تجري كما هي فسينخفض العجز السنوي للميزانية للنصف تقريبا ولكن سيكون التأثير على الاقتصاد الأميركي سيئا للغاية. وتتوقع لجنة الموازنة بالكونغرس أن مثل هذا الإجراء سيؤدي الى تراجع الاقتصاد الأميركي بنسبة 1,3٪. وهو ما سيصيب الاقتصاد بالركود وسيطيح بسوق الأسهم. وعلى النقيض إذا قامت لجنة الموازنة بالكونغرس بتأجيل الأمر برمته لمدة عام آخر، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بقوة بنسبة 4,4٪ في 2013.

وحول السبب في عدم تأجيل الأمر لمدة عام قال التقرير ان السبب وراء ذلك هو معضلة الديون الأميركية طويلة المدى. حيث تصل الديون الأميركية المملوكة للعامة إلى 73٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وطبقا لسيناريو منتصف الطريق الذي رسمته لجنة الموازنة بالكونغرس فإن الدين سيرتفع ليصل إلى 93٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي هذه المستويات المرتفعة للديون الى آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد.

وعن التأثيرات السلبية لارتفاع مستوى الدين، ذكر التقرير أن نقص المرونة عند التعامل مع الأزمات: حيث يؤدي ارتفاع الدين إلى قلة الخيارات المتاحة وتقليص قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق في أوقات الضغوط والأزمات وذهاب أموال دافعي الضرائب لسداد الفوائد، لأن الفوائد على الديون ستلتهم إيرادات الحكومة من الضرائب، وكل دولار يدفع في الفائدة هو دولار لن يستخدم في التنمية والبناء وهو ما يؤثر سلبا على رخاء الولايات المتحدة ومخاطر دفع المستثمرين لمعدلات الفائدة للأعلى. ويؤدي ارتفاع مستوى الدين إلى عدم استقرار الوضع المالي للحكومة وهو ما يدفع المستثمرين إلى رفع الفائدة على الدين الأميركي.

وبين التقرير انه مع انشغال كل من الرئيس والكونغرس بالانتخابات هذا العام، فمن المحتمل أن يقوما بإرجاء كل هذه الأمور إلى ما بعد نوفمبر، مما يعني أنه توجد فقط 6 أسابيع على الأكثر للتعامل مع المنحدر المالي بكل ما يحتويه من قضايا كبيرة. ولأن تكديس كل هذه القضايا في فترة عمل واحدة وكذلك الاستعداد للتخلص من هذه الأزمة يبدو أمرا ضعيف الاحتمال حاليا، فكلا الحزبين على الأرجح سيقوم بتمرير تمديدات مؤقتة للسياسة الحالية لعدة شهور.

خبراء لـ «الأنباء»: مصر تتجه لتطوير المنظومة الضريبية

عدد من الملفات الاقتصادية تتجه اليها الحكومة المصرية خلال الفترة المقبلة كوسيلة لتوفير حصيلة دخل للبلاد تساهم في معالجة العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة وتغطية النفقات.

وتأتي ضمن هذه الملفات تطوير وتعديل المنظومة الضريبية، وفي اطار ذلك بدا التوجه نحو توجيه الاطروحات التي كان قد سبق عرضها خلال حكومة د.عصام شرف وهي التوجه نحو تحويل الضريبة المطبقة على الشركات بنسبة تصاعدية وعدم ثباتها عند 20٪ حتى أرباح محققة 10 ملايين جنيه وما يزيد على ذلك يخضع لنسبة 25٪ وهو المطبق حاليا.

وفي هذا الصدد، اشار خبراء الضرائب والاقتصاد الى ان المطلوب في البداية تشكيل لجنة من المتخصصين في المجال الضرائبي لاعداد تصور متكامل في المنظومة الضرائبية بجميع اشكالها، الى جانب العمل على جمع جميع الرسوم والمبالغ التي يتم سدادها تحت مسميات مختلفة كرسوم طرق او تنمية خزانة الدولة او دمغات وغيرها في مسمى واحد هو «الضريبة»، ثم يبدأ بعد ذلك وضع التصورات الخاصة بالضريبة المطلوب تطبيقها، مقترحين ان تكون ضريبة ثابتة وغير مرتفعة النسبة خاصة بعد ان اثبتت التجربة خلال السنوات الماضية ان ثبات سعر الضريبة عند 20٪ كان احد عوامل محاربة التهرب من سداد الضريبة وزيادة الحصيلة، مشيرين الى ان الضريبة التصاعدية لا تمثل عامل جذب للاستثمارات خاصة خلال الفترة القادمة والحاجة الى عودة الاستثمارات العربية والاجنبية للعمل داخل البلاد.

في البداية، قال استاذ الضرائب بكلية تجارة جامعة عين شمس د.سعيد عبد المنعم ان هناك الحاجة الى تقديم العديد من الافكار التي من شانها تعديل المنظومة الضريبية وبالتالي العمل على تطويرها، مما يساهم في النهاية في زيادة الحصيلة المتوقعة منها والتي تبلغ حاليا حوالي 180 مليار جنيه.

وأشار عبد المنعم الى ان المطلوب اولا العمل على توضيح الفرق بين الضريبة التصاعدية والضريبة النسبية المطبقة حاليا، فالضريبة التصاعدية هي التي تطبق على دخول الافراد وتعتمد على مبدأ القدرة على الدفع، بحيث يتم سداد الضريبة على حسب الدخل المحقق لكل فرد بصورة عادلة طبقا للوعاء الضريبي وكلما زاد الدخل ارتفعت النسبة الضريبية المسددة وتتراوح بين 10٪ و25٪، وتقسم كالتالي: اعفاء قيمة 5 آلاف جنيه الاولى من الدخل من الخضوع لاي نسبة ضريبة، واكثر من 5 آلاف جنيه حتى 20 ألف جنيه تخضع لضريبة بنسبة 10٪، واكثر من 20 ألفا حتى 40 ألفا تخضع لضريبة بنسبة 15٪، واكثر من 40 ألفا حتى 10 ملايين جنيه تخضع لضريبة بنسبة 20٪، والدخل الذي يفوق قيمة 10 ملايين جنيه يخضع لنسبة 25٪ واشار الى انه بالنسبة للضريبة على الافراد تحتاج الى تعديلها من خلال اعادة النظر في الشرائح المختلفة من الدخل الخاضعة للنسب المختلفة للضريبة، بحيث تأخذ في الاعتبار مستوى معيشة الافراد ونفقات العلاج وغيرها من النفقات وبالتالي تزيد الشريحة المعفاة وايضا المبالغ الخاضعة للضريبة، بما يتناسب مع الوضع الجديد الذي يأمل تحقيقه الافراد بعد ثورة 25 يناير، وتخفيف الاعباء عن كاهل الافراد.

اما بالنسبة للضريبة النسبية فهي التي تطبق على ارباح الشركات وهي تعد شبه ثابتة حيث تطبق بنسبة 20٪ على اي ارباح محققة حتى مبلغ 10ملايين جنيه وترتفع الى 25٪ للارباح التي تتجاوز مبلغ 10 ملايين جنيه.

ولفت عبد المنعم الى ان غالبية دول العالم رفضت تطبيق الضريبة التصاعدية على الارباح المحققة للشركات، حيث لا يجوز تطبيق مبدأ القدرة على الدفع على الشركات، وبالتالي هناك رفض للمطالبة بتطبيق ضريبة تصاعدية على الشركات، مبينا انه من المطلوب ثبات نسبة الضريبة حتى لو تمت زيادة النسبة من 20 الى 25٪.

واقتراح التفرقة بين الشركات المؤسسة بمعنى عدم اخضاع شركات الافراد والتوصية البسيطة للضريبة على الشركات، حيث ان الربح المحقق لا بد ان يخضع لاعفاءات مثل الضريبة المطبقة على دخل الافراد وشدد على ان هناك الحاجة الى تشكيل لجنة من المتخصصين في المجال الضرائبي لاعداد تصور متكامل حول اعادة هيكلة وتطوير المنظومة الضريبية في كل المجالات، فبالنسبة مثلا للضريبة على الودائع بالبنوك فهناك الحاجة الى اعفاء ودائع الافراد بالبنوك من اي ضريبة مثلما هو مطبق حاليا، ولكن ليس من المقبول ان يتم اعفاء ودائع الشركات بالبنوك من الضريبة خاصة ان 80٪ من ربح الشركات يتحقق من ايداع الاموال بالبنوك فكيف يتم اعفاؤها.

وبالنسبة للضريبة العقارية، فإن المطلوب ان يتم تنفيذها ولكن بعد ادخال بعض التعديلات مثل ضرورة اعفاء المسكن الخاص الذي يعيش فيه الممول من الضريبة العقارية حيث من غير المقبول سداد ضريبة على الملكية الخاصة التي يقطن فيها المواطن وكأنه يدفع ايجار مثل اي مستأجر، مع الاخذ في الاعتبار اعفاء مسكن واحد فقط ملك له وليس اكثر من ذلك، وبالنسبة لضريبة المبيعات قال عبد المنعم انه ان الاوان لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وهي الفرق بين قيمة البيع وقيمة الشراء للسلعة، وهي الضريبة التي تطبقها الغالبية العظمى من دول العالم، وستساهم في حل مشاكل ضريبة المبيعات الراهنة.

وعن الضريبة على التعاملات في الاوراق المالية بالبورصة، قال عبد المنعم ان عمليات بيع او شراء اسهم لا تمثل استثمارا ولا تخضع تلك المعاملات للبورصة، ولكن بالنسبة للاستثمار الطويل الاجل بمعنى الحصول على عائد ثابت من الاستثمار في سندات او اوراق مالية سنويا لابد ان يخضع ذلك العائد للضريبة، مشيرا الى ان هناك الحاجة الى اعادة النظر ايضا في بعض القواعد المحاسبية مثل اهلاك الاصول الثابتة والمخصصات وغيرها من الاجراءات والمشاكل في قانون الضرائب واللائحة الخاصة به.

إعادة هيكلة

ومن جانبه يرى رئيس مجلس ادارة شركة الفراعنة للتوريدات والتجارة وعضو الجمعية التعاونية للنقل البري اللواء عادل الخولي ان هناك الحاجة ليس الى اعادة هيكلة منظومة الضرائب فقط، ولكن اعادة النظر في الانواع المختلفة من الرسوم التي يتم سدادها تحت مسميات مختلفة، والتي تؤدي الى ان الضريبة الفعلية تصل الى حوالي 60٪ وليس 20٪ فقط مثلما هو مقرر في قانون الضرائب.

واوضح ان هناك حاجة ايضا الى مراجعة ضريبة المبيعات التي وصلت في بعض السلع الى نسبة 40٪، وتمثل تشوهات كبيرة في تحصيلها.

وطالب اللواء الخولي بضرورة دراسة عدة خطوات عملية لتطوير المنظومة الضريبية خلال المرحلة المقبلة، تتضمن:

- دراسة الضرائب المباشرة المطبقة مثل ضريبة الأرباح التجارية والمرتبات وغيرها.
- مراجعة رسوم تنمية خزينة الدولة سواء على السيارات، أو المعدات، أو الجمارك، كل شيء تقريبا وهي تفوق في بعض الأحيان قيمة الضرائب الأصلية أو شريحة الجمارك ذاتها.
- مراجعة الرسوم المحصلة تحت بند الدمغات على كل مستند أو محرر رسمي أو إيصال استلام بضاعة.
- اعادة النظر في ضريبة المبيعات بشرائحها المختلفة ورغم أن القانون يتيح خصم ما تم سداده في مراحل سابقة في العملية الإنتاجية حتى وصول السلعة للمستهلك إلا أن التعليمات التنفيذية تعتبر ما سبق ضمن التكاليف وبالتالي يدفعها المستهلك النهائي عددا من المرات حسب طبيعة كل سلعة.
- مراجعة رسوم المحليات التي تحصل في صناديق خاصة لا يعلمها إلا الله وعلى سبيل المثال لا الحصر: خدمة طريق - رسوم منتجات محجرية - نظافة - تحسين خدمات ضباط الشرطة - رسوم طرق.
- اهمية النظر في المبالغ المحصلة كغرامة وزن زائد على حمولات النقل الثقيل والتي تصل الى 23,1 جم/طن اضافة الى 10٪ ضريبة مبيعات (حتى على الغرامة) رغم صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بإلزام الحكومة والوزير المختص بعدم تحصيلها.
- ضرورة ان تتضمن التعديلات التفرقة بين شرائح المجتمع في الاعفاءات الضريبية بمعنى يمنح اصحاب المنشات الفردية إعفاءات بشرائح مختلفة اسوة بالاعفاءات الممنوحة عند فرض الضريبة على دخل الافراد وكذلك شركات التوصية البسيطة والتضامن وهي أيضا شركات أفراد فلا يمنح أصحابها أي إعفاءات مطلقا مما يشكل تمييزا بين أفراد المجتمع وبالتالي عدم دستوريتها.

الضريبة التصاعدية

بدوره، قال رئيس لجنة النقل والطاقة بالاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين وامين عام جمعية مستثمري الشيخ زايد م.محمد السيد ان الضريبة التصاعدية في الماضي وقبل تطبيق الضريبة الثابتة كانت وسيلة للتهرب وعدم اقبال المستثمرين او رجال الاعمال وغيرهم من الممولين على سداد الضريبة التي كانت تصل الى نسبة 40٪ في بعض الاحيان حيث كانت تتحدد على حسب الارباح المحققة وتساءل حول اسباب المطالبة بعودتها مرة اخرى خاصة بعد ان اثبتت الضريبة الثابتة 20٪ نجاحها وقدرتها على جذب الممولين مما ادى الى زيادة الحصلة الضريبية للبلاد.

واشار الى ان تطبيق الضريبة التصاعدية لن تكون عاملا محفزا على جذب الاستثمارات سواء الجديدة او التوسع في مشروعات قائمة خاصة ان البلاد خلال تلك الفترة في حاجة ماسة الى اعادة جذب الاستثمارات العربية والاجنبية الى داخل الدولة لتوفير فرص عمل جديدة ومواجهة احدى المشاكل الهامة وهي البطالة.

● القاهرة - ناهد إمام

برلين: لا لفرط التعويل علينا في أزمة أوروبا

حذر وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله من فرط تعويل أوروبا على ألمانيا لحل أزمة منطقة اليورو، مشيرا - في حديث مع مجلة فوكوس الألمانية الصادرة اليوم - إلى أن أوروبا «قد تعاني كثيرا من التضامن المفرط، وهو ما يعني تحميل أنفسنا فوق طاقتها، وعدم مطالبة الآخرين بالقيام بالإصلاحات الكافية».

وتأتي تصريحات فيسترفيله بعد انتقادات لاذعة وجهها مسؤولون ألمان قبل أسبوع لرئيس مجموعة اليورو جان كلود يونكر الذي عاب طريقة تدبير برلين - أكبر اقتصاد أوروبا - لأزمة الديون السيادية.

وفي مسعى لتهدئة التوتر في ألمانيا وفي منطقة اليورو بسبب الخلافات حول آليات حل الأزمة، قال وزير المالية الألمانية - في بيان سابق - إن التغلب على أزمة الديون مهمة مشتركة، وعلى الجميع التحرك بشكل جماعي لإيجاد حل لها، وقد وعدت برلين في الأيام الماضية بأنها ستفعل كل شيء لحماية منطقة اليورو.

مونتي يعرب عن تخوفه من «تفكك» أوروبا

هامبورغ - د.ب.أ: أعرب ماريو مونتي رئيس الحكومة الإيطالية عن اعتقاده بأن استمرار أزمة العملة الأوروبية الموحدة اليورو يشكل تهديدا لتماسك أوروبا.

وفي مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية قال مونتي إن التوترات التي صاحبت منطقة اليورو خلال السنوات الأخيرة تحمل ملامح «تفكك نفسي» لأوروبا.

ورأى مونتي أنه إذا تحولت العملة الأوروبية الموحدة إلى عامل من عوامل «التباعد الأوروبي» فإن ذلك سيعد تدميرا لأسس المشروع الأوروبي.

وحث مونتي زعماء الدول الأوروبية على محاولة التحرك بحرية في مواجهة برلماناتهم الوطنية، مشيرا إلى أن تفكك أوروبا سيكون أكثر ترجيحا من تعزيز اندماجها في حال لم يحافظ هؤلاء الزعماء على مجال تفاوضي خاص بهم.

عمومية «صكوك القابضة» توافق على تخفيض رأسمالها

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة صكوك القابضة والتي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت اكثر من 70٪ على إطفاء خسائر الشركة عن طريق 2,2 مليون دينار من الاحتياطي الاختياري و2,2 مليون دينار من الاحتياطي القانوني و17 مليونا و500 الف دينار من علاوة الإصدار وإطفاء الخسائر المتراكمة المتبقية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وذلك بتخفيض رأسمال الشركة من 100 مليون دينار إلى 53,8 مليون دينار بعدد أسهم 538 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم.

وأقرت الجمعية العمومية بحضور رئيس مجلس ادارة الشركة فراس البحر تعديل المادة 6 من عقد التأسيس والمادة 5 من النظام الأساسي والمتعلقة برأسمال الشركة ليصبح النص بعد التعديل «حدد رأسمال الشركة بمبلغ 53 مليون دينار و800 الف دينار موزعة على 538 مليون سهم قيمة كل سهم 200 فلس وجميع الاسهم نقدية».

● عاطف رمضان

«نور» تربح 2,5 مليون دينار

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي عن بياناتها المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 2012/3/31 حيث حققت الشركة 2,5 مليون دينار بواقع ربحية 3,47 فلوس للسهم مقارنه بخسائر بلغت قيمتها 5,1 مليون دينار بواقع 6,98 فلوس للسهم عن ذات الفترة من العام الماضي.

وذكرت الشركة على موقع البورصة الالكتروني انه بلغ اجمالي الايرادات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 2,811,028 دينار فيما بلغ اجمالي المصروفات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 53,084 ديناراً.

2,1 مليون دينار أرباح «المصالح»

أعلنت شركة المصالح العقارية عن اعتمادها البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة النصف الأول المنتهية في 30 يونيو 2012، حيث أظهرت النتائج تحقيق الشركة لأرباح بلغت 2,1 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 2,9 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي بتراجع في الأرباح تقدر نسبته بنحو 27,6٪.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الثاني من العام الحالي 200 الف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 2,9 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بلغت نسبته اكثر من 93٪.

425 ألف دينار خسائر «وطنية القابضة» في النصف الأول

أعلنت الشركة الوطنية الدولية القابضة عن بياناتها المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2012، حيث أظهرت النتائج تحقيق الشركة لخسائر بلغت 425 ألف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 394,4 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغت خسائر الشركة في الربع الثاني من العام الحالي 403,4 ألف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 866 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي. وكان مجلس إدارة الشركة قد اجتمع يوم الخميس الماضي الموافق الثاني من أغسطس 2012 واعتمد البيانات المالية المرحلية للفترات المشار إليها.

«الزمردة»: الذهب يحقق أكبر خسائر في 3 أسابيع

قال التقرير الأسبوعي عن المعادن الثمينة لمجموعة الزمردة إن أسعار المعادن الثمينة حافظت على استقرارها لأكثر من شهرين وعجز منحنى الأسعار عن تحديد وجهته، وظل نطاق التداول محصورا بين 1585 و1625 دولارا، وحقق الذهب أكبر خسائر له في ثلاثة أسابيع يوم الخميس الماضي عندما هبط الى 1589 دولارا بتأثير الأخبار السلبية من اجتماع الاتحاد الاوروبي، وساعد على هذا الهبوط عمليات جني الأرباح التي غطت السوق من معظم المستثمرين، خصوصا ان الذهب لامس مستوى 1626 دولارا للأونصة نهار الثلاثاء.

وأوضح التقرير أن هبوط اليورو الحاد أمام الدولار كان له اكبر الأثر في هبوط الذهب وباقي المعادن الثمينة واستطاع الذهب العودة فوق الحاجز النفسي 1600 دولارا مع افتتاح الأسواق الأميركية يوم الجمعة وصدور بيانات البطالة الشهرية لسوق العمل الأميركي والتي حققت 8,30٪ بارتفاع 0,10٪ عن نسبة الشهر الماضي، مما أفقد الثقة في الدولار نتيجة اهتزاز الثقة في انتعاشة الاقتصاد الأميركي وسوق العمل وأغلقت بورصة كيوميكس التابعة لبورصة نيوميكس على سعر 1606 دولارات للاونصة ليكون الفارق 9 دولارات بين سعر الافتتاح وسعر الإقفال الاسبوعي.

وتوقع التقرير ان يحدد الذهب مساره خلال الايام المقبلة نظرا لطول فترة الانتظار وأصبحت الاسواق في حاجة الى اخبار قوية لإعادة شهية المخاطرة بالاستثمار وتحفيز المستثمرين على المخاطرة، وإن كانت الوجهة الاقرب للذهب هي الصعود نظرا لأن حالة الخوف من التضخم وهواجس التحوط من الاقتصاد الحالي تدفع الكثير على الاحتماء بالمعدن الاصفر، والشاهد على هذا ان الذهب يتحرك في مستوى 1600 دولارا رغم هبوط اليورو الى 1,220 من الدولار وكان الذهب على نفس المستوى الشهر الماضي عندما كان اليورو فوق مستوى 1,25 من الدولار، وهذا يؤكد ان الذهب قد يتأثر بضعف وقوة اليورو أو الدولار كتأثير مؤقت، ولكن يعود للاستقرار عند المستوى العادل بين الطلب على المعدن بالسوق والمعروض منه، وأظهرت العديد من الاخبار ارتفاع حصيلة محتويات أكثر الصناديق الاستثمارية من رصيد الذهب خلال الفترة الاخيرة واهما صندوق SPDR كما ان العديد من البنوك المركزية حرصت على زيادة رصيدها من الذهب بعمليات شراء غير مباشرة من السوق وبطرق سرية.

وذكر التقرير أن الفضة سلكت مسلك الذهب في الصعود بداية الاسبوع الماضي وحققت 28,28 دولارا يوم الثلاثاء الماضي وعادت لتهبط مع الذهب يوم الخميس بتأثير ضعف اليورو الى مستوى 26,90 دولارا للاونصة واستقرت نهاية الاسبوع على ارتفاع عند مستوى 27,78 دولارا بارتفاع 15 سنتا عن بداية الاسبوع وعمليات الشراء على الفضة تكون اقوى من باقي المعادن الثمينة، وتم رصد هذا خلال الفترة الماضية، حيث يزيد الطلب على الفضة كلما اقتربت من مستوى 27 دولارا ويزيد العرض كلما ارتفعت الى مستوى 28 دولار لزيادة عمليات البيع وفرق 50 سنتا أو دولارا في سعر الاونصة يحقق أرباحا تفوق 3٪ أسبوعيا.

لازالت الفضة بعيدة جدا عن اعلى سعر حققته في ابريل 2011 عندما صعدت الى 49 دولارا ولهذا أي مستوى للفضة حاليا يعتبر حالات شراء جيدة لجني أرباح صعود الفضة نحو قمتها السابقة.

وأشار التقرير الى أن باقي المعادن الثمينة حافظت على تماسكها ضد الهبوط بتأثير قوة الطلب الفعلي على المعدن قبل تأثير الاخبار الاقتصادية وانتهاز فرصة وصول أسعار البلاتنيوم والبلاديوم لأسعار مغرية جدا للشراء مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وأنهى البلاتنيوم أسبوعه على مستوى 1416 دولارا بارتفاع 10 دولارات عن بداية الاسبوع وبالمثل البلاديوم حقق 8 دولارات ارتفاع عن اسعار بداية الاسبوع واغلق على مستوى 581 دولارا للاونصة.

ونوه التقرير أنه استمرت انتعاشة مبيعات الاسواق المحلية في بداية الاسبوع وزادت حدتها يوم الخميس مع هبوط الاسعار واستمرت نهار الجمعة أيضا رغم ارتفاع الاسعار وحقق الذهب الخام والسبائك الصغيرة اعلى نسبة مبيعات ووصل سعر الجرام 24 مبلغ 14,550 دينارا وسعر السبيكة 5 غرامات 75 دينارا والسبيكة 10 غرامات 148 دينارا وسعر العشرة تولة 96 دينارا.

صندوق برقان للأسهم
القيمة الصافية للأصول لكل وحدة
كما في تاريخ 2012/7/22
1.7286300دك
لمزيد من المعلومات اتصل على 1804080، أو تفضل بزيارة موقعنا www.burgan.com
بنك برقان BURGAN BANK
أنت دافعنا